

الاقتصاد البريطاني وعقدة الانفصال الأوروبي

2016-12-26 إيهاب علي النواب

تسعى بريطانيا جاهدة لمحو اي اثار اقتصادية قد تنجم عن الانفصال الذي حصل بعد الاستفتاء الشعبي في بريطانيا، ويبدو الوضع في حالة مد وجزر، ما بين واقع لم يتغير شيء مع المحافظة على الوضع الاقتصادي، وتوقعات بأن سنة 2017 قد تكون سيئة عموماً على البريطانيين، وعلى من تجاهل المستهلكون البريطانيون أثر التصويت لصالح الانفصال عن الاتحاد الأوروبي في يونيو حزيران وقادوا اقتصاد البلاد نحو النمو بوتيرة أسرع من المتوقعة في الربع الثالث من العام لكن عجزا ضخما في ميزان المعاملات الجارية وضعف التجارة والاستثمار يستدعيان الحذر بشأن عام 2017.

ونما الاقتصاد البريطاني 0.6 في المئة في الأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر أيلول فوق متوسط معدل النمو في الأجل الطويل وكذلك التوقعات أشارت الى تمسك مكتب الإحصاءات الوطنية بتوقعاته السابقة للنمو عند 0.5 في المئة.

وعدل مكتب الإحصاءات الوطنية قراءته للنمو في الربع الثاني بالخفض إلى 0.6 في المئة مما يعني أنه لم يكن هناك أي تباطؤ على الإطلاق بعد التصويت لصالح الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي في يونيو حزيران وهو الأمر الذي يدحض توقعات في ذلك الحين بأن التصويت على الانفصال سيدفع اقتصاد بريطانيا نحو الركود.

ومع استمرار قطاع الخدمات في تسجيل أداء جيد فإن الاقتصاد البريطاني يبدو على مساره صوب النمو بأكثر من اثنين في المئة هذا العام وهي وتيرة تفوق معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى ربما باستثناء الولايات المتحدة، وارتفع الجنيه الاسترليني مقابل الدولار بعد نشر البيانات. وبلغ الاسترليني أدنى مستوياته في سبعة أشهر مقابل العملة الأمريكية.

الا ان البيانات الصادرة لا تظهر أي مؤشر على أن الانخفاض الحاد للإسترليني بعد التصويت على الانفصال دعم الصادرات فبينما تداعت التجارة بشكل واضح زاد النمو بقيادة الطلب من

المستهلكين المحليين أكثر مما كان يُعتقد في السابق، إذ افاد فيليب شو كبير الاقتصاديين لدى انفستك "مضى ستة أشهر حتى اليوم منذ التصويت لصالح الانفصال البريطاني ومن الواضح أن عام 2017 من المرجح أن يكون مليئًا بالتحديات للاقتصاد وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتقييم الاختلالات التقليدية في ميزان المعاملات الجارية وقطاع (إنفاق) الأسر."

اتفاقيات التجارة الحرة البديل بعد الانفصال

طالب اتحاد الصناعات البريطانية بتبني نظام للهجرة يسمح للشركات بالحصول على أصحاب المهارات والعمالة التي تحتاجها من دول الاتحاد الأوروبي، إذ أكد اتحاد الصناعات البريطانية "سي بي أي" الذي يمثل الشركات البريطانية ومصالحها إنه ينبغي السماح للشركات بالاستمرار في دخول أسواق الاتحاد الأوروبي "دون أي عوائق" بعد خروج بريطانيا من الكتلة الأوروبية.

وشدد على أن الشركات البريطانية لا ينبغي أن تخضع لتعريف جمركية في ظل وجود فقط قيود أخرى "بسيطة جدا" للتجارة مع دول الاتحاد، وطالب الاتحاد في تقريره بتبني نظام للهجرة يسمح للشركات بالحصول على أصحاب المهارات والعمالة التي تحتاجها، وأكدت الحكومة أنها ملتزمة بتوفير أفضل فرص ممكنة للشركات البريطانية للدخول إلى الأسواق الأوروبية.

وكرر الاتحاد مجددا دعوته "لخروج سلس" لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي من أجل تفادي انفصال عن الاتحاد الأوروبي قد يحدث أزمة، إذ إن "هناك مخاوف خطيرة في مجتمع الأعمال تتعلق بتوقف النشاط الاقتصادي إذا جاء يوم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وجرى تسوية كاملة لجميع القضايا التجارية والتنظيمية (بين الجانبين) ولم يكتمل الاتفاق النهائي المتعلق بنشاط قطاع الأعمال".

وحت تقرير الاتحاد الحكومة على تبني نهج "للاقتصاد ككل" لضمان عدم معاقبة قطاعات فردية جراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأوضح أن "هناك بعض الشركات يمثل تجنب فرض رسوم جمركية عالية على بضائعها أمرا حاسما، وهناك شركات أخرى تفضل إعطاء الأولوية لإلغاء القيود غير الجمركية على التجارة خاصة فيما يتعلق بالخدمات."

وأضاف بأن فرض "قيود إضافية على التجارة المتعلقة بأي قطاع سيعود بالضرر على قطاعات أخرى، ولذا يجب أن يكون الاتفاق الجديد مع الاتحاد الأوروبي مفتوحا وشاملا ويغطي السلع والخدمات والقيود الجمركية وغير الجمركية."

واعتبر التقرير أن الشركات تحتاج أيضا إلى خطة واضحة تتعلق بتنظيم عملها في المستقبل وتحقيق التوازن بين الحاجة "للتأثير والاستفادة من الأسواق والفرص" في الاتحاد الأوروبي وحماية الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للتمويل الذي يوفره الاتحاد الأوروبي والتركيز مجددا على العلاقات الاقتصادية العالمية.

وأفادت كارولين فيربيرن المدير العام لاتحاد الصناعات البريطانية إن "الخروج من الاتحاد الأوروبي سيكون عملية معقدة للغاية وجميع قطاعات الاقتصاد بدأت ترتيب أولوياتها بشكل واضح للتعامل معها بشكل جيد. سينبغي على الحكومة أن تتبنى نهجا للاقتصاد ككل حتى لا تتخلى عن قطاعات محددة (في هذه العملية).

هل يساعد تعافي الجنيه في كبح التضخم؟

بين بنك إنجلترا المركزي إن الأداء القوي للجنيه الاسترليني قد يخفف حدة زيادة متوقعة في التضخم البريطاني العام المقبل، وجاءت توقعات البنك مع تصويت صانعي السياسات فيه بالإجماع لصالح الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير.

وتوقع مسؤولو البنك أداء أقوى للاقتصاد العالمي واحتمال حصول الاقتصاد على دفعة تحفيزية أقوى بفضل خطط إنفاق الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب لكنهم حذروا في الوقت نفسه من مخاطر أكبر آتية من أوروبا والصين وأسواق ناشئة أخرى.

وأبقى بنك إنجلترا المركزي على أسعار الفائدة عند مستوى منخفض عند 0.25 بالمئة في اجتماعه ديسمبر كانون الأول، كما أبقى البنك على خطته للمشتريات الحكومية والمؤسسية من السندات دون تغيير وهو ما جاء متفقا مع توقعات خبراء اقتصاديين آخرين، وقد تخلى المركزي البريطاني

عن خططه لخفض أسعار الفآءة مجددآ وتبنى في المقابل موقفا محايدا لسيآسته النقدية بعد أن سلم بأنه أسآ تقدير مدى مرونة الاقتصاد البريطاني بعد صدمة تصويت يونيو حزيران بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي.

وأشار مسؤولو البنك إلى أن الجنيه الاسترليني ارتفع بأكثر من ستة بالمئة منذ آخر توقعآت للبنك في نوفمبر تشرين الثاني، كما سلط المسؤولون الضوء على مؤشرات إلى نمو تضخمي في أسعار المساكن والإقراض في الصين ومخآوف بشأن البنوك الإيطالية.

وأوضحت اليزابيث مارتنز الاقتصادية في (إتش إس بي سي) في مذكرة بحثية لعملاء البنك "نعتقد أن الاحتمآآت كبيرة لتشديد السياسة النقدية (لبنك انجلترا المركزي) في المناخ الحالي الذي يتسم بالغموض".

يذكر ان الجنيه الاسترليني هبط إلى أدنى مستوى في اسبوعين أمام الدولار الأمريكي بعد إعلان المركزي البريطاني، وبين متعاملون إن هذا يعكس بالأساس قوة الدولار بعد تشديد مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) يوم الأربعاء السياسة النقدية للمرة الثانية فقط في عشر سنوات، وبلغ التضخم البريطاني أعلى مستوى في أكثر من عامين وإن كان لا يزال عند 1.2 بالمئة أو دون المستوى المستهدف للمركزي وهو اثنين بالمئة، ويتوقع البنك المركزي وصول التضخم إلى نحو 2.7 بالمئة خلال عام من الآن مع ارتفاع أسعار الوآردآت نتيجة هبوط الاسترليني مما قد يضر بمستويات الإنفاق.

ضرائب غير متوقعة على البنوك الأجنبية لأرباحها في بريطانيا

أظهر تحليل لبيانات تنظيمية أن بعض بنوك الاستثمار والتجارية الأجنبية الكبيرة التي تعمل في بريطانيا دفعت ضرائب بلغت في المتوسط ستة في المئة فقط على أرباح بمليآرات الدولآآت حققتها من أنشطتها في البلاد.

وهذا أقل من ثلث معدل الضرائب على الشركات في بريطانيا البالغ 20 في المئة. ورغم ذلك لا

يوجد شئ غير قانوني فيما يتعلق بكيفية قيام تلك البنوك بخفض ضرائبها بما في ذلك استخدام الخسائر التي تراكمت أثناء الأزمة المالية لموازنة الفواتير الحالية، ونشرت سبعة من البنوك العالمية الكبرى العاملة في لندن التي تعد المركز الرئيسي لبنوك الاستثمار في أوروبا أرباحها وبياناتها الضريبية قبيل نهاية العام وهو الموعد النهائي المحدد بموجب قانون الاتحاد الأوروبي.

وسجلت خمسة من تلك البنوك وجميعها أمريكية أرباحا باجمالي 7.5 مليار دولار ودفعت ضريبة شركات أو ضريبة على دخل الشركات قدرها 452 مليون دولار، ولم تدفع وحدتا الاستثمار المصرفي الرئيسيتان التابعتان لبنك أوف أمريكا في بريطانيا أي ضريبة شركات على أرباح مجمعة بلغت 875 مليون دولار. ودفعت بنك جي.ه.بي مورجان ضرائب قدرها 160 مليون دولار على أرباح حققها في بريطانيا بلغت نحو 3.3 مليار دولار.

ودفع جولدمان ساكس ضرائب قدرها 256 مليون دولار على أرباح بلغت 2.8 مليار دولار بينما دفعت الوحدة الرئيسية لبنك مورجان ستانلي في بريطانيا ضريبة 33 مليون دولار على أرباح بنحو 530 مليون دولار، وامتنعت جميع البنوك عن التعليق على البيانات باستثناء ويلز فارغو ومقره سان فرانسيسكو والذي سدد ضرائب بلغت 2.7 مليون دولار على ربح قدره 34 مليون دولار. وقال البنك إن هدفه هو الالتزام بجميع المتطلبات الضريبية.

وذكر اتحاد البنوك البريطانية إن البيانات لا تعكس الإسهام الكامل للقطاع بما في ذلك ضرائب ومدفوعات أخرى دفعتها البنوك الأجنبية للخزانة البريطانية العام الماضي وبلغت نحو 20 مليار دولار، منجهة أخرى أفادت إدارة صاحبة الجلالة للإيرادات والجمارك وهي الجهة المعنية بتحصيل الضرائب في بريطانيا إن الحكومة اتخذت خطوات لضمان سداد البنوك القدر السليم من الضرائب.

ومع ذلك فإن المعدل الضريبي ستة في المئة أعلى من واحد في المئة في المتوسط دفعته أكبر عشرة بنوك استثمار ومصارف تجارية أجنبية أعلنت أرباحها وضرائبها في بريطانيا عام 2014، وأعلنت البنوك البريطانية أيضا بيانات الأرباح والضرائب لكنها ترتبط بشكل كبير بأنشطة التجزئة المحلية ولذا فإنه من غير الممكن حساب معدل الضرائب الفعلي على أنشطتها المصرفية الاستثمارية والتجارية.

وآرى محللون إن شركات كآآرة آخرى آآفع ضرائب أقل من المعدل الأساسي لكن البنوك بمفردآها مطآبة بالإفصآ عن أرقام الضرائب والأرباح في كل دولة تعمل فيها ولذا فإنه من غير الممكن آساب المعدلات الضريبية التي آآفعها شركات الصناعات التآويلية أو التآييد أو الآآمات.

مصآرف دولية في بريطانيا قد تنتقل الى باريس بعد البريكسآ

آعلن الآمين العام لهيئة اسواق المال الفرنسية بنوا دي آوفيني ان مصآرف دولية آآآمت بآسآفسآرات للهيئة آول نقل عملياتها من لندن الى باريس بعد تصويت البريطانيين لصالح الآروج من الآآآاد الآوروبي (بريكسآ)، وآضاف دي آوفيني في مقآابلة مع آلفزيون "بي بي سي" ان "مصآرف دولية كبيرة آآمت بآرآسة آآآدة بهذا الآصوص، وآآلقينا الكثير من الاسئلة العملية آول طريقة آآآرتها لآعمالها معنا وعلاقتها مع الآهآت التآنظيمية الفرنسية".

وآآرت آماعات الضآط المصرفية النآفة من ان البنوك الدولية التي لها عمليات في المملكة المتحدة مستعدة لنقل بعض نشاطاتها آارج البلاد في مطلع 2017، وآعربت مصآرف كبيرة آلنا عن آآآيتها من آآآيرات بريكسآ ومن ذلك آآآمال آآآرتها قدرتها على آول السوق الآوروبية المشتركة.

وصرآت رئيسة الوزراء البريطانية المحافظة آيريآا ماي انها ستفعل رسميا آلية الانفصآل عن الآآآاد الآوروبي بنهاية آذار/آارس 2017، آلا ان بروكسل ولندن آواجهان مفاوضات صعبة آول مستقبل آآآاقيات الآآارة المستقبلية مع الآآآاد الآوروبي والآول آارج الآآآاد، ويسمح الآآآاد الآوروبي ببيع المنتجات المالية التي آوافق عليها آهة تآنظيمية وآآدة في آآدى الآول الآعضاء في الآآآاد، في آميع آول الآآآاد.

آلا ان الشركات المسآآة في بريطانيا يمكن ان تفقد هذه الميزة عندما آآرج بريطانيا من الآآآاد، وهو ما يمكن ان يآفع بعض الشركات الى نقل آجز من نشاطاتها على الأقل الى آول آخرى في أوروبا.

الحكومة البريطانفة آواجه إضرابات واسعة للعمال

آشهد برطانفا إضرابات عمالفة فف عدد من القطاعات الحفوفة آزامنا مع الكرفسماس؁ حفآ ذكرآ الحكومة البريطانفة إن سلسلة الإضرابات الآف دعت إلفها عدة جهات قبفل احتفالات أعباء المفلاد آمثل "احتقارا" للمواطن العاءف وأنها "غير مقبولة على الإطلاق".

وآآ رئفسة الوزراء البريطانفة آرفزا ماف جمفف الأطراف على الالتفاف حول مائآة المفاوضات وآسوفة النزاعات؁ وآآآف الآصرفحات الحكومية فف أسبوع حاقل بالأحداث العمالفة فف قطاعات مآآلفة؁ إذ آخل بعض العاملفن فف قآاعف البرفد والسكك الحففد فف إضراب؁ علاوة على اضطرابات فف آشغفل الرحلات الآوفة بسبب الإضرابات؁ وصوت العاملون فف شركة وفآبفكس على الآآول فف إضراب فف العام الآففد؁ وآآآقف ماف أن آلك الإضرابات "مآبرة"؁ كما أشار المآآآ باسم الحكومة إن الأمر برمآه فرآع إلى الاتحادات العمالفة؁ لآنها (الإضرابات) آآهر قآرا كبرفا من "الاحتقار" للبرفطانفن الآفن فحاولون العفش بشكل طفبعف.

وآسبب إضراب نظمه العاملون فف شركة كراون للبرفد فف إآلاق آمسن من أهم فروع الشركة فف الشوارع الحفوفة؁ علاوة على إضراب لمدة فومفن آخله بالفعل عمال السكك الحففد.

وآسآمر المآآآات؁ الآف آسآهآف الحفلولة آون آآول طواقم الطفران الآابعة للآطوط الآوفة البريطانفة فف إضراب؁ بوساطة مؤسسة أكاس للمصالآة وآآكفم. وآآهآت الشركة بأن آسفر جمفف رحلاتها بشكل طفبعفآآى آال آآول العمالفة فف الإضراب المعلن عنه فف الفآرة الآآفرة.

وهناك 300 مكتب برفد فف برطانفا؁ أغلبها فف مواقع مآمفزة فف وسط المآن. وآآآ هفئة البرفد إن 250 من هآه المكاتب مسآمرة فف آقآفم آآماتها للآمهور.

لآن آآاح العاملفن فف البرفد شكك فف آلك الأرقام؁ مشآآا على أنه آال فآح أف من المكاتب أمام الآمهور؁ هناك آقلفل فف آآم الآآمات الآف فآآمها للعملاء؁ وآآآ الموقع الرسمي لهفئة البرفد مآآواها بففانات آوضح المكاتب الآف فشملمها الإضراب؁ ففؤآر إضراب عمال السكك الحففد

اضطرابات في حركة 300 ألف راكب، ودخل العاملون لدى كراون للبريد في إضراب احتجاجا على إجراءات جديدة طرأت على عملية التقاعد، وغياب الأمن الوظيفي، والإغلاق الذي تعرضت له بعض الأفرع.

وهناك مخاوف من أن يشهد الوضع المزيد من التصعيد إذا لم يتخذ إجراء رسميا من قبل العاملين في البريد الملكي، الذين ليس لهم علاقة بالنزاع الحالي، والرافضون لتجاوز الخطوط الحمراء، وذكر مدير الاتصال بهيئة البريد مارك دافيز إن الشركة حاولت أن تكون فاعلة أكثر إلى حدٍ يقلل الخسائر، ما يُعد أخبارا جيدة لدافعي الضرائب.

وأضاف "لقد نجحنا بالفعل في تقليص الخسائر من 120 مليون جنيه إسترليني منذ أربع سنوات إلى 26 مليون إسترليني العام الماضي. ونأمل أن نخفضها لأقل من ذلك العام المقبل. ولا نعتقد أنه ينبغي على دافعي الضرائب أن يدفعوا المزيد من الأموال لدعم هيئة البريد."

وفي قطاع الطيران أعلنت طواقم الطيران في الخطوط الجوية البريطانية، الذين يحملون عضوية اتحاد يونات لعمال النقل، الدخول في إضراب يوم الكريسماس واليوم التالي له احتجاجا على أمور تتعلق بالرواتب، في المقابل، بينت الشركة البريطانية إنها أعدت "خطة طوارئ تفصيلية" تسمح لها بتشغيل جميع الرحلات في هذه المناسبة على نحو طبيعي دون التأثير بالإضراب.

وصوت العاملون في شركة ويتبيكس على الدخول في إضراب في العام الجديد احتجاجا على تغييرات أجرتها الشركة في هيكله دوام العمل، وهو الإضراب الذي يتوقع أن يؤثر على مصانع الشركة في كوربي ونيتنغ.

في غضون ذلك، يدخل العمال المساعدون في السكك الحديدية في الخط الجنوبي في إضراب واسع اعتراضا على الدور الذي تقوم به هذه العمالة، ويؤثر الإضراب بالتوازي مع الإضراب الذي ينظمه سائقو القطارات في شركة أسيلف على خطط السفر الخاصة لحوالي 300 ألف شخص.

وصرح ممثل للعمال المساعدة في السكك الحديدية في اتحاد العاملين في فرق تشغيل وسائل النقل

إن "العمالة المساعدة في السكك الحديدية تدخل في إضراب دفاعاً عن سلامة جمهور الركاب".

إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن ينظم العاملون في نقل الأمتعة وخدمات أرضية أخرى لدى شركة سويسبورت في 18 مطار في بريطانيا مسيرة كبيرة، اعتراضاً على سياسة الرواتب رغم المحادثات الدائرة بوساطة أكاس للمصالحة والتحكيم.

واتفق اتحاد طواقم عمال النقل مدفوعي الرواتب واتحاد فرق تشغيل وسائل النقل على وقف العمل لساعات إضافية في مترو الأنفاق بسبب النزاع بخصوص إلغاء الوظائف وغلق منافذ بيع التذاكر، في غضون ذلك، ويبدأ الطيارون في شركة فيرجين أتلانتك للخطوط الجوية في تطبيق مبدأ "العمل مقابل العقد"، وهو نوع من الاحتجاج يتضمن قيام العاملين بالمهام المنصوص عليها في العقد فقط دون أي زيادة، للضغط على الشركة في اتجاه الاعتراف بالاتحاد البريطاني للطيارين المحترفين.

توقعات الوضع الاقتصادي في 2017

يبدو أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي كان أشبه بكسر العظم بالنسبة لدول أوروبا وشي لم تكن تتوقعه من الشعب البريطاني، وهنا أصبح الموقف سياسياً أكثر من كونه خروج اقتصادي لاكثر، وبهذا قد تحاول مجموعة الدول هذه أن تثير الرعب والقلق في نفوس البريطانيين على أن الخروج من الاتحاد كان خاطئاً بالنسبة للبريطانيين.

وحتى أن كان قد لا يبدو ذلك صحيحاً لاسيما في ظل صمود بريطانيا الحالي بعد الانفصال، فأن هذا الموقف طبيعي من قبل الاتحاد وأعضائه، حتى لا يكون مسوغاً للآخرين للتفكير في الخروج من الاتحاد وبالتالي إضعافه أكثر وتقليل أهميته، خاصة بعد فوز ترامب في الانتخابات الأميركية الذي يسعى لتقوية أمريكا اقتصادياً والذي يرى في الاتحاد الأوروبي منافسه الأول في ذلك، وعليه لن يترك أي فرصة من أجل إضعاف الاتحاد أكثر.